قسم الحديث وعلومه - الدراسات الأولية - المرحلة الثالثة - مناهج المحدثين أ.د. غازي نايف حميد

المحاضرة رقم (٥)

احكام الترمذي على الاحاديث والطعن في تصحيحه:

بنى شرطه في الكتاب على الحديث الذي عمل به بعض اهل العلم.

ومن فوائد ذلك:

١-اثبات احاديث زائدة على الصحيحين مع بيان حكمها .

٢-معرفة الحسن لذاته والحسن لغيره وهو كثير في جامع الترمذي .

٣-معرفة الاحاديث الغريبة مطلقا او نسبيا وهي مما اشتهر الترمذي في بيانه .

٤-بعض الاحاديث الضعيفة تصلح للاعتبار وتنفع للتقوية اذا انضمت الى حديث صحيح في الباب نفسه .

٥-التنبيه على الضعيف مفيد حتى لا يلتبس بالصحيح .

شروط جمهور العلماء في العمل بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال:

١-ان لا يكون الضعف شديدا .

٢-ان يندرج تحت اصل شرعي .

٣-وإن لا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط.

وقد عزى الاستاذ نور الدين عتر في رده التفصيلي على هذه الانتقادات اسباب النقد الى ثلاث امور :

- ١-اختلاف نسخ الجامع
- ٢-الغفلة عن اصطلاح الترمذي
- ٣-اختلاف الاجتهاد في رواة الحديث ومرتبته

الفقه في جامع الترمذي:

انه من المعلوم أن الكتب الستة مرتبة على الموضوعات مما يساعد على سهولة الوصول الحديث خاصة إذا لم يعرف السم الصحابي الراوي له او إذا لم يعرف طرف الحديث أو لفظه ومن فوائد الترتيب على الموضوعات أن وضع الحديث في باب معين يدل على أن الحديث يتعلق يتعلق بمسالة ذلك الباب وأن عنوان الباب مستنبط من هو وهذا يقرب الحديث من الفهم لأول وهلة والترتيب على الأبواب يدل على الاتجاهات الفقهية لدى المحدثين على تفاوت بينهم في ذلك لأن وضع العناوين يكلف المحدث مجهودا ذهنيا ويحتاج ملكة فقهية فالابواب والعناوين تدل على مدى دقة المحدث وتدل على فهمه وفقهه وعلى اختياره في المسألة التي تضمنها الحديث وقد فاق الإمام البخاري غيره في هذه الناحية وكل من جاء بعده استفاد منه واقتفى أثره

الملامح العامة في منهج الترمذي الفقهي في كتابه:

أولا: ادرج احاديثه تحت نوعين من عناوين التبويب:

النوع الأول: العنوان العام الجامع لاحاديث أبواب كثيرة مثل أبواب الطهارة ، أبواب الزكاة الخ ، وغيره يقول: كتاب الطهارة ، كتاب الزكاة .

النوع الثاني: التبويب الخاص، وهي العناوين الجزئية داخل العنوان العام.

فمثلا قال أبو عيسى في اول كتابه: أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور، ثم ساق فيه حديثا.

ملاحظة: الموقوفات في جامع الترمذي يسوقها لنقل مذاهبهم وليس للاحتجاج بها

أنواع التراجم عند الترمذي:

١. التراجم الظاهرة.

اقتباس الترجمة من حديث الباب:

و فائدة جعل لفظ الحديث أو بعضه ترجمة إعلام أن المصنف قائل بذلك الحديث ذاهبون إليه كما هو الحال في صحيح البخاري وهناك مسلك اختص به الترمذي و تفرد به: وهو أنه إذا كانت المسألة فيها قولان أو أكثر ولكل قول دليلة من السنة فإنه يعقد بابا لكل قول وكذلك إذا كان الحديث من المختلف مثل قوله باب الوضوء لما غيرت النار ثم ساق حديثا ثم قال باب في ترك الوضوء مما غيرت النار وساق حديثا ثم بين الترمذي ان هذا ناسخ للأول وانه من ذهب أكثر العلماء

٢.التراجم الاستنباطية: وهي التي تكون مطابقتها لحديث الباب تحتاج الى نوع تفكر واستنباط

بيان اختلاف العلماء:

وهذه الناحية توسع فيها الترمذي و أكثر منها فأصبح كتابه مرجعا أصيلا في معرفة مذاهب العلماء اختلافهم خاصة المذاهب المندثرة التي لم تشتهر مثل الليث وإسحاق الحنبلي والثوري وقد أولى الترمذي اهتمامه بنقل الأقوال و مذاهب ستة من الائمة وهم مالك والشافعي وأحمد وسفيان الثوري وابن المبارك وإسحاق بن راهوية